



الحكمة سراج العطاء



الشيخ د. أحمد حسين

التاريخ

ومجتمع المواطنة

حياتنا في الشرق الأوسط تزدهم بالتاريخ، لذا كان هذا السؤال مستحقاً، إذ ما الذي يبثله التاريخ في حياتنا؟ هل هو الذاكرة اللحظية أم هي وقائع الماضي ورواياته المتناقضة، ومن له الحق في أن

يسيطر على عقولنا بأن يفرض رؤيته حول قضايا التاريخ أو أن ينشر روايته لأحداث الحياة اليومية قديماً وحديثاً، ومن الذي يعطيه الحق لجعلها حقائق مفروضة على عقولنا وموافقنا، بل من يعطي هؤلاء المدونين في دفتار التاريخ الحق في توزيع الإذانة والانتهاج وتزييف المعلومات بناء على رؤاهم الخاصة ونواياهم ذات الزوايا القائمة الغامضة؛ لقد كشفت حروب المنطقة مؤخرًا أن (الكذب) هو الحقيقة الثابتة التي برزت في التطبيلات الإعلامية والتدوينات التاريخية، ولقد كان هذا الكذب مسعورا يزيغ كل القضايا ويدمر كل ما هو نبيل وجميل وحقيقي في تاريخ وقيم الشعوب العربية وتاريخها، ولذا فقد الإنسان إيمانه بكل شيء نبيل وجميل واقتدح إحساسه بأهميته بناء الإنسان مما جعل

مجتمعاتنا مجرد جزر منعقدة على نفسها تعيش في مستنقعات ذات مياه مسمومة وملوثة بالنفاق الفكري وتسودها القابلية للاستحمار والاستغفال. نحن في عالمنا المعاصر نفتقر إلى مؤرخين حقيقيين لهم منهج واضح لكتابة التاريخ بما يخلق قراءة واضحة حول البناءات السياسية والاجتماعية التي تعيش فيها وتأثيراتها على صناعة القرار السياسي والاجتماعي ووجود هذا المنهج التاريخي وهذا النوع من المؤرخين مهم للغاية لأنه هو الذي يصون ثقافتنا ويعزز نظرتنا للحياة لتصبح أكثر انضباطا وأكثر صدقا وتضمن لها الانفتاح العلمي على العالم وأفاق تنميته، ونستطيع أن نعالج أمراضنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ونعيش في حالة حضارية اجتماعية تتواصل مع الآخر في هذا العالم بلا حدود.

انه من العيب جدا في حق شعوبنا المتجذرة حضاريا وفكريا وثقافيا أن تمتلئ سوق الكتب لدينا بكتب تاريخ مزيفة تجعل هذا أو ذاك وتنسج مناقب غير حقيقية عن هذه القبيلة أو تلك الفتة أو غيرها وهي كتابات إقصائية ملبئة بالمعلومات المغلوطة والجمالات الزائفة والمناقب الكاذبة ويدعمها المتطلفين على موائد الثقافة. قديما كان الاستعمار يستأجر بعض الأعلام لقلب القيم والمفاهيم رأسا على عقب أما اليوم فإننا نشهد حالة من فوضى الاصطفاء على مؤلفي الكتب، فكل واحد منا يريد أن يستعمر التاريخ لنفسه أو لففته أو لجماعته، وهذه جريمة وتخلف بامتياز، لذا يجب علينا كمجتمع أخلاقي متقدم أن نفك هذه الأفكار المدمرة ونبنى صروحاً حضارية بإصرارنا على تجذير والتزام المواطنة في حياتنا لقد كان المجتمع الكويتي وسيبقى مجتمع التضامن والوطن الموحد ودولة القانون ولن يتراجح ليصبح مجتمع قبيلة أو طائفة أو عائلة أو فئة وأن المواطنة هي الخيار الأوحد وما عداها مرفوض.

بالقطاع الخاص يقابله الحكومة مجانية التصديق! الأخطر من ذلك بعض المراكز العلاجية مختلفة التخصصات، ودخول بعض الحالات لتشخيصها للطبيب المختص بالمركز الحكومي وبعض متخصصه الوافدين لكثرة مراجعهم، فتكون إجابة الطبيب، سلبية والأمور طبيعية بعكس حالة المريض! قد ينتج عنها انتكاسة لا تسمح الله تؤدي للوفاة كما حصل أخيرا لأحد الزملاء رحمه الله! وابنتي الحامل لها موقف مع وصفة دكتور وأفد لعلاجها بأحد المراكز كانت تسبب كارثة! لكن الله سلم - بتصرف طبيبة أخرى وفقها الله للخير- وأمثلة تلك الحالات كثيرة بمواقع أخرى، يتساءل عباد الله عن جهايتها الرقابية لمتابعة تلك الأخطاء واعتبارها قضاء وقدرا ضد مجهول طبي وعلاجي! والمتصف الخالق من تجاوزات المخلوق في هذا المجال الإنساني الرباني يا ملائكة الرفق بالإنسان عندنا.

وتشجيع الكثير من الإيجابيات، دليلها بروز نجوم للمهنة الإنسانية عبر سنواتها وارتفاع مستواها مع تقدم أداء تلك العلوم لله الحمد كما هو حالنا اليوم أسماء ومسميات بعالم الصحة العامة، والتخصصات بكل المجالات الطبية بتنافس مشهود عندنا وبلاذ تماثلنا حولنا بكل التخصصات العلاجية حكومية وأهلية، وخاصة جماعية وفردية بمواهب بشرية لأبناء دولنا لفرق طبية، أما الغرب الحاصل لبعض القطاعات الطبية الأهلية ولما يطلق عليهم خصصاً: تدخلت الصفات التجارية للبعض بتجاوز الحد المقرر للأداء المطلوب لدرجة المساومة بذلك لدرجة ادفع أو اطع خارج مراكزنا العلاجية! فالحاجة هي صاحبة دخول تلك الحالات لهم بمراكزهم العلاجية، وأكثر من ذلك بعض الأمور الإدارية للمريض الزائر لهم كتصديق تقرير طبي بطلب مقابل لا يقل عن 5 د.ك لكل تقرير صادر عنهم

محمد عبد الحميد الجاسم الصقر

لله الحمد والفضل والشكر، تواصل الرعاية الصحية الحكومية الرسمية جهودها لتوفير أفضل الإمكانيات الطبية، وأفضل الطاقات البشرية العلاجية، كويتية وعربية وأجنبية، منذ ولادة النهضة والوفرة المالية بتفجر الخيرات الربانية الطبيعية، بإنتاج الذهب الأسود من باطن أرضها المباركة، واستخراجه عبر منابعه الطبيعية، ليعم خيره داخل وخارج البلاد لينعم بغضل الله العباد بخيراته - حتى يومنا وأعوامنا الحالية. لا شك ان بعض السلبيات قد تصاحب تلك الجهود كأخطاء بشرية، فنية وإدارية، ليست عندنا بلبلانا فقط، لكنها بدون كبري، أعرق وأعمق بكثير تقدما منا! ويكون لكل حادث حديث، رقابة تحاسب، من تلك السلبيات عدم الأمانة بأداء هذه المهنة الإنسانية! وعدم رعايتها كما يجب، وكيفما يكون من قبل مختصها، مواطنين ووافدين! تسجلها وتدونها! تقارير لجانها، لتطويق تلك السلبيات!

نقش القلم



a.alsalheh@yahoo.com

د.عبد الهادي الصالح

رسالة

إلى الرئيس الفلبيني
President of the
Philippines

فخامة الرئيس الفلبيني رودريغو دوتيرتي المحترم، من حقل الدفاع عن أفراد شعبكم الصديق، ولكن من حقنا ونحن من الشعب الكويتي أن نسمعوا منا الوجه الذي قد لا يصل إليكم.

الجريمة موجودة في كل مكان، لكن من الضيم ان تهتم الشعب الكويتي بالإساءة إلى الجالية الفلبينية الصديقة، بسبب بعض الحالات القليلة جدا، وأمام نسبة كبيرة جدا من العلاقات الطيبة التي تربط العاملة الفلبينية بالأسرة الكويتية، من حسن المعيشة والالتزام الأخلاقي، والحفاظ على الحقوق المادية والأدبية، بل هناك علاقات نسب ومصاهرة بين الشعبين، ولا يمكن تعقيب حقيقة النفع الذي يصل إلى بلدكم جراء ذلك، من المردود الاقتصادي الذي ينعش الدخل القومي الفلبيني، علاوة على العلاقات التجارية المتبادلة والمزدهرة.

كما لا ننكر فضل العملات الفلبينيات على استقرار العائلة الكويتية عموما، من حيث الائتمان على تدبير المنزل بما اتفق عليه من التزامات بين الطرفين. ونصارحك القول إن أمر استخدام العملات الوافدة للأسرة الكويتية، هو دخيل عليها، ولا يعكس جوهر المرأة الكويتية، التي كانت تتحمل كل المسؤوليات البيئية، في ظل غياب الرجل الكويتي الذي كان يصارع شظف العيش في البر والبحر.

ولكن المدنية الحديثة، وما فرضته التنمية من مشاركة المرأة للرجل في العمل، وما أنعم الله على بلاننا من رفاهية، امتدت إلى البلاد الشقيقة والصديقة، بلا مئة ولا انتظار لشكر!

ولكن الإنصاف والعدل مفترض من طلاب الحق! ومع ذلك، هل تعلم فخامة الرئيس عدد الجرائم التي أقدم عليها البعض القليل من الجالية الفلبينية؟، كم من رضيع ضرب ضربا مبرحا، وكم من طفل كويتي خلق موتا، وكم من فتاة كويتية نجحت! بل كم كبير من هؤلاء العاملات اللواتي تنصلن من عقودهن القانونية، وهربن إلى سفارة بلدكم، أو إلى عمل آخر من دون وجه حق، مما تكبد هذه الأسر الكويتية آلاف الدنانير!

وإزاء هذه المشاكل، لم تتراخ السلطة التشريعية عندنا بالتعاون مع حكومتنا، لمزيد من القوانين ليسبط العدل بين الطرفين، علاوة على تأسيس مؤسسة حكومية تعنى باستقدام العاملات والعمليين. كنا نتمنى قبل تصريحتكم المؤلدة، أن تقترحوا على الجهات الرسمية الكويتية تشكيل لجنة مشتركة (كويتية - فلبينية) لتقصي الحقائق، وتعمل لحلحلة أي مشاكل إن وجدت!

وأخيرا، نؤكد على احترام رغبتكم في منع استقدام العاملات من شعبكم الصديق، واعلموا أن في قراركم هذا مساهمة إيجابية في تعديل نسبة التركيبة السكانية المختلة في الكويت، رغم أن بلاد العالم تفتح أذرعها لأي احتياجات كويتية، ولكن عندئذ لا عزاء للأسر الفلبينية المتضررة من جراء قراركم هذا. وتقبلوا وافر التقدير والاحترام.

ألم وأمل



د.هدى الشويخ

التنافس

المنافسة هي بذل كل الجهود لتحقيق التفوق بما يرضي الله، إن قال تعالى: (وفي ذلك فليتنافس المتنافسون).

المطففين 26.

فالتنافس مع الآخرين لا بد أن يكون لتحقيق التفوق برضى الله سبحانه وتعالى ودون حقد أو حسد. والتنافس الشريف له العديد من الصور، فقد يكون بين الطلبة في الفصول الدراسية أو في المسابقات أو في العمل مع الأقران أو في الأعمال التطوعية أو في العبادة، وهو الوقود والحافز للهمم لأنه يساعد على البذل المتواصل والسبيل إلى أعمال الخير للفرد والمجتمع. فهناك من يتفوق على زملائه بالدراسة أو بالمسابقات والكل يطمح لأن يصل إلى نفس مكانه، ولكن دون حسد ودون تمنى زوال تلك النعمة من الإنسان المتفوق. والبعض يحرص على التواجد في الصفوف الأولى بالمسجد، خاصة في صلاة الفجر ويحاول الآخرون تقليده بما يرضي الله ورسوله. فالتنافس الشريف بين الأنداد يمتزج بالحب والاحترام وليس بالحقده والامتهان، حيث إن التنافس غير الشريف يؤدي إلى كراهية حصول الآخرين على التفوق والحسد على ذلك، وهذا ما نهانا عنه رسولنا الكريم ﷺ: «ولا تحسبوا ولا تجسبوا ولا تناجسوا ولا تحاسدوا ولا يتباغضوا ولا تهابروا وكونوا عباد الله إخواناً» فقد نهانا الرسول عن التنافس غير الشريف الذي يوئد الحقد والحسد والتباغض والكراهية والعداوة.

إن التنافس الشريف من صفة الناجحين الذين يحرصون على دوام الألفة بينهم وبين غيرهم دون التسلق عليهم، لأن المتسلقين الذين ينسبون نجاح غيرهم إلى أنفسهم لا بد أن يخسروا إنسانيتهم، هذا بالإضافة إلى أن المجتمع سيرفهم مستقبلا لأنهم كسالى وعندما توكل إليهم أي أعمال أخرى سيبدو الجهل جليا واضحا ويصبحون أضحوكة العالم والمجتمع. ولا بد لكل شخص أن يقوم بتحفيز نفسه للمنافسة الشريفة ليرقى ويتطور المجتمع ومن ثم يكون مردوده على الوطن، إذ لا بد من تقوية الشعور بتطوير الذات والعزيمة وشحن الهممة واقناع النفس أنه بالإمكان تحقيق المستحيل وألا يكون الفشل في قاموسه. وكذلك يجب أن يحاول المتنافس تحقيق أحلامه والعمل مع النفس، فالإنسان لا بد أن يقارن نفسه بنفسه وما هي نتائج عمله والمحاولة أن تكون إلى الأفضل مستقبلا. ولا بد من مصاحبة الناجحين الذين من الممكن أن يساعدوك ويقفوا إلى جانبك لتحقيق النجاح، فهؤلاء العظماء يجعلونك تحس بأنك ستصبح عظيما والبعد عن الكسالى عديمي الثقة بالنفس والذين يحاولون التقليل من شأن طموحاتك لحقدهم عليك. فإن النجاح ليس الإنجاز بقدر ما هو الاستمرار على الإنجاز والشخص النكح هو الذي يحقق العديد من الإنجازات ويستمر دائما لتعلم المزيد وصناعة فرص النجاح له ولن حوله.

العربية في اعتداءات تركيا على الأراضي السورية.. لابد أن تتحرك الدول العربية وتمنع التدخل التركي في دولة عربية.. وعدم التأثير بمواقف الدول العربية بعلاقتها مع الدولة السورية.. نحن اليوم أمام اعتداء خارجي على دولة عربية ولابد أن يكون للعرب موقف موحد ضد اجتياح الجيش التركي في سورية.. ولابد أن تقوم جامعة الدول العربية للدفاع والتصدي للتدخل التركي في سورية نحن نحذر من ذلك من أن يؤدي التدخل الخارجي في سورية إلى تقسيمها إلى دويلات، وبذلك يكون قد ساهمت تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في إنجاز الأهداف الصهيونية التي تسعى إلى تقسيم الدول العربية. من أقوال جابر الأحمد: إن علاقتنا بالدول الأخرى تحددها مصلحتنا ومصلة أمتنا العربية وإيماننا المطلق بوحدة هذه الأمة كأساس وهدف وبالأخوة الإسلامية والسلام القائم على العدل والصدافة القائمة على الاحترام المتبادل.. والله الموفق.

على الأراضي السورية وهل هذا ضمن استعدادات تركيا لاسترجاع الأراضي الفلسطينية المحتلة ونجدة القدس الشريف من الأسر الصهيوني؟ وهنا نتساءل عن دور تركيا البلد المسلم في تحرير القدس الشريف.. في الوقت الذي ترسل تركيا جيوشها إلى سورية لقتل الشعب السوري المسلم من حق تركيا أن تحمي حدودها ولكن ليس على حساب الدول المجاورة وحجة تركيا لا تختلف عن حجة إسرائيل التي تحارب الشعب الفلسطيني، سورية بلد حر وضمن الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة.. وكانت من الدول العربية التي تصدر مواقع الدفاع عن الأراضي العربية وحماية الشعب العربي.. لم تكن سورية في أي يوم دولة تابعة لإحدى الدول الاستعمارية منذ تحريرها عام 1947 كان للجمهورية العربية السورية دور ومكانة في الحروب العربية ضد إسرائيل التي تحتل الأراضي الفلسطينية، لقد شاركت في حربي 1967 و1973 ضد الاحتلال الإسرائيلي وساهمت سورية في حرب تحرير الكويت، ونود هنا أن نذكر الدول

عبد المحسن محمد الحسيني

الجيش التركي يجتاح مدينة عفرين السورية بحجة خلق منطقة آمنة منزوعة السلاح لحماية الأمن الوطني التركي.. ومحاربة الأكراد السوريين المسلمين، هذا يحدث تحت نظر الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.. دون أن يتم منع الجيش التركي من التغلل داخل الأراضي السورية. اجتياح الجيش التركي للأراضي السورية يتسبب في قتل المواطنين السوريين الأبرياء وإلحاق الضرر بالمساكن التي يعيش فيها المواطنون السوريون المسلمون وتمارس تركيا ذلك دون مراعاة بأن الذي يقتل ويهدم بيته هو المواطن السوري المسلم. وهل ما تمارسه تركيا من اعتداء على الأراضي السورية ضمن توجهات تركيا وشعارها في حماية الشعوب الإسلامية من اعتداءات الجيش الإسرائيلي ومحاولة احتلاله للأراضي العربية؟! لا شك أن تدخل تركيا في سورية أمر يخالف الشعارات التي ترفعها تركيا لحماية الدول الإسلامية.. تركيا تقم قاعدة عسكرية في قطر وتتواصل باعتداءاتها

الموقف السياسي



التدخل التركي

في سورية



nokat_dooa@hotmail.com

أمنية العلي

«هيومن رايتس» تقول ان الوافدين في الكويت معرضون للايذاء النفسي والمعنوي والمادي والعمل الجبري والترحيل، تقول هذا وهي لا تعلم ان العاطلين عن العمل من الكويتيين والذين يحملون مؤهلات علمية متوسطة عدهم بالألاف، وكذلك العاطلون عن العمل من الكويتيين والذين يحملون مؤهلات جامعية أيضا بالألاف.. ومع ذلك وجهت منظمة «هيومن رايتس» في تقريرها السنوي الانتقادات للكويت في ملفات عدة من بينها قضية الوافدين والمرأة، وعلى الرغم من ذلك اقترت بأن الكويت بخلاف عدد كبير من الدول التعليمية سمحت للمنظمة بالوصول إلى البلاد لفتح حوار بناء لمناقشة مجموعة من قضايا حقوق الانسان. نواب مجلس الأمة عندنا قدموا قانونا ولأن لم يوافق عليه وهو خفض سن التقاعد، لأن هذا القانون لو رأى النور سيؤدي الى حلحلة قضية البطالة، ولو ان هذا القانون رأى النور (كما يحلو لهم تسميته) فإن مساوئ الانسانية والاجتماعية والمالية ستكون كبيرة، البعض يسأل ان من البديل عن تطبيق هذا القانون؟ هنا اطرح فكرتي وانا متأكدة تماما ان الفكرة سيفسرهما البعض بالجنون والأخرون بالعقلانية، لكن سأطرحها وذلك لاقتناعي بجديتها،

نتشة ضوء



حلحلة قضية

البطالة

ورغم أن ما سأطرحه هو ضد حقوق المرأة ورغم انني امرأة الا انني من أكثرهن اقتناعا بما ساكتب، الدستور كفل بمراته رقم 41 حق الوظيفة لكل كويتي وكويتية، وهنا اشدد على كلمة «كويتي» اي منكر، وهو ان تكون اولوية التوظيف للذكور وبعد ذلك للاناث، مع تشجيع الاناث ماديا على الانخراط بالوظائف الفنية ذات الطابع النسائي، كالتي تدريس والتمريض والطب وغيرها، وهنا أقصد انه يجب على الدولة ان تشجع الاناث ماديا على التوظيف استنادا إلى مبدأ النوع، فمثلا اذا دخل احدنا الى اي وزارة او مؤسسة حكومية، واضع خطا تحت كلمة حكومية، لإنجاز معاملة ما، فإنه سيصطدم بذلك الكم الهائل من الوظائف الاتي يجلسن على مكاتب من دون مزاولة اي عمل، ونرى ايضا الوانا بشرية لا يصعب حتى على الكفيف تمييزها، ومن هنا القانون على مستوى هدف الوظيفة بأهداف الموظف؟ اقول ربما يتساويان بهدف واحد وهو خدمة الوطن، لكن ما اقصد هو اختلاف الطموح بينهم وكيفية تحقيق هذا الطموح.. ولو دخلت إلى مكاتب الوظائف لرأيت العجب العجاب، بالغرفة الواحدة اربع او خمس مكاتب يستعملها أكثر من 20 موظفة، يعني هذا معناه تكسد وظيفي والحكومة مجبرة على

تعيين الاناث مثلما هي مجبرة على تعيين الذكور، فإذا كان لابد من تطبيق قانون خفض سن التقاعد فيجب ان يطبق هذا القانون فقط على شريحة الاناث لأن الذكور بحاجة للوظيفة أكثر من الاناث، لأن اقل ما يمكن استنتاجه هو تاخره بالزواج وتأخره بتخصيص دوره بالسكن وتقدم زملاء الدراسة عنه وظيفيا وتأخر الدولة بالاستفادة من خدماته وتأجيل طموحاته وعدم تحقيق بعض اهدافه وغيرها من الآلام النفسية.. في المقابل فلننظر الى الوظيفة وما تقدمه للدولة فهي تبدأ عملها بالتعرف على زملائها وزميلاتها لكي تقضي معهم ساعات العمل الرسمية بالاحاديث الخاصة والعامه، لان المكتب الذي يضم عشرين موظفة موظفتان فقط هما من تقومان بمزاولة المهنة، ناهيك عن الاجازات التي تمتنع بها الموظفة فهي تحصل على اجازة زواج واجازة وضع ورخصة رضاعة واجازة امومة واجازة مرافقة للزوج واجازة تطلق المريض واجازة عدة، حتى لو مرافقت ايضا تأخذ اجازة، اما الشباب لم يأت للوظيفة الا للخدمة وطنه ولتكوين ذاته وتحقيق طموحاته المستقبلية، لذا انطبق قانون خفض سن التقاعد فلابد ان يطبق على الاناث فقط وبذلك سجل جزء من حلحلة قضية البطالة.